جامعة مولود معمري–تيزي وزو

مخبر الممارسات اللغوية

مجلة

الممارسات اللغوية

العدد التاسع (09)

2012

الجر بالمجاورة في الدراسات النحوية

خليل حميش

جامعة مولود معمري –تيزي وزو–

مقدّمة: الحمد لله الذي أنزل كتابَه بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه الغرّ الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فإنّ هناك العديد من القضايا والمسائل النحوية التي أسالت الشيءَ الكثير من حبر النحاة قديما وحديثا، وهذا لما ورد فيها من آراء متشعّبة، واجتهادات متباينة، وهو الأمر الذي يُصَعِّبُ على الباحث المبتدئ الوصولَ إلى كلمة الفصل في أمثال هذه القضايا. ولعلّ من أهم تلك المسائل التي ينطبق عليها أمثالُ هذا الوصف ما يُعرف عند النحاة بظاهرة الجرّ بالمجاورة، فهذه الظاهرة عرفت مدّا وجزرا كبيرا بين النحاة بين مؤيّد ومعارض لها؛ حيث نجد من النحاة من يحشر في كتبه كلّ دليل أو رأي يسوّغُ وجودَ هذه المسألة في كلام العرب، بينما نجد نحاةً آخرين ينفون أيَّ مسوّغٍ لوجودها، ويرمون النحاةَ المؤيّدين لها بالتوهّم والاضطراب.

ورغبةً منّي في كشف بعضِ الغموضِ الذي يكتنف هذه المسألةَ، أزمعتُ إجراءَ هذه الدراسةِ البسيطةِ التي تحاولُ أن تُلِمَّ بمختلف الآراء والاجتهادات التي قيلت في هذه المسألة وعرضها بطريقة سهلة بسيطة تغنينا عن الرجوع إلى المؤلَّفات الطّوال التي يجد أغلبيةُ الطلبة في هذا العصر مشقّةَ كبيرة في الرجوع إليها، ناهيك عن التعمق فيها، والغوص في مختلف معانيها ودلالاتها.

وقد قسّمت هذه الدراسة إلى مقدّمة وأربعة مباحثَ صغيرة؛ حيث تعرضت في المبحث الأوّل إلى تعريف المجاورة لغة واصطلاحا، أمّا المبحث الثاني فذكرت

فيه طائفةً من آراء النحاة في المجاورة، وقد قسّمت هذا المبحث إلى قسمين خصّصت القسم الأوّل لذكر بعض النحاة المؤيّدين للمجاورة، بينما خصّصت القسم الثاني لذكر بعض النحاة المعارضين للمجاورة وتناولت في المبحث الثالث أشهر المواضع التي يكون فيها الجرّ بالمجاورة، وتطرّقت في المبحث الرابع والأخير إلى ظاهرة الجرّ بالمجاورة في القرآن الكريم، لأختم بعد ذلك الدراسة بخاتمة كانت بمثابة زبدة لكلّ ما تمّ تناولُه في المباحث الماضية.

والله ﷻ أسأل أن يُلهمني التوفيقَ والسّداد في هذا العمل، وأن يجعله مخلصا لوجهه الكريم إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.

1 ـ تعريف المجـاورة:

أ ـ لـغة: جاء في لسان العرب: "الجوار: المجاورة، والجار الذي يجاورك. وجاورَ الرجلُ مجاورةً وجِوارًا، والكسر أفصح: سَاكَنَهُ ... وتجاوروا واجتوَرُوا بمعنى واحد: جاور بعضُهم بعضًا. وفي التهذيب: عن ابن الأعرابي: الجارُ الذي يُجاورُكَ بيتَ بيتَ. والجارُ النفيحُ: هو الغريب. والجارُ: الشريك في العقار. والجار المقاسم. والجار الحليف. والجار: الناصر. والجار: الشريك في التجارة. والجارُ امرأة الرجل، وهو جارها ... والمجاورة: الاعتكاف في المسجد. وفي الحديث: أنّه كان يُجاورُ بجِراءٍ، وكان يجاور في العشر الأواخر من رمضان أي يعتكف. وفي حديث عطاء: وسُئل عن المجاورِ يذهب للخلاء يعني المعتكفَ. فأمّا المجاورة بمكّة والمدينة فيراد بها المُقَامُ مطلقا غير ملتزمٍ بشرائط الاعتكاف الشرعي.[1]"

ب ـ اصطلاحا: المقصود بمصطلح الجرّ بالمجاورة في الدراسات النحوية هو أنّ العامل في جرّ الكلمة ليس أحدا من العوامل المعروفة في جرّ الكلمة في اللغة العربية، وهي إمّا الإضافة، أو حروف الجرّ، أو مجيء الكلمة معطوفةً على كلمة مجرورة، أو مجيئها تابعة لكلمة مجرورة، وإنّما السّبب في جرّ الكلمة هنا هو مجاورتها لكلمة مجرورة بإحدى العوامل التي سبق وأن أشرت إليها في هذا التعريف، ويسمّى هذا العامل بالجرّ بالجوار أو بالمجاورة. ومن أمثلة ذلك ما

نجده في المثال المشهور الذي نكاد لا نجد كتابا من الكتب النحوية يخلو منه وهو قولهم: **هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ.**

فكلمة **خربٍ** في هذا المثال جاءت نعتا للجحر، ورغم ذلك جاءت مجرورة وهذا لا لشيء إلاّ لكونها جاورت كلمة **ضبٍّ** المجرورة، وبالتالي أخذت نفس الحركة وهي الكسرة.

ومن هنا نستنتج أنّ حركة المجاورة ليست حركة بناء ولا إعراب، وإنّما هي حركة يؤتى بها لمجرّد المناسبة والتوافق بين اللفظين المتجاورين، فبالتالي لا تحتاج لعامل للإتيان بها.

2. آراء النحاة في المجاورة: إنّ المتأمّل في مختلف الآراء التي أدلى بها النحاة في قضية المجاورة يجد اختلافا كبيرا في وجهات النظر فيما بينهم؛ حيث نجد من النحاة من يجيز مسألة المجاورة، بينما نجد فريقا آخر من النحاة يعتبرها ضربا من التوهّم الذي لا مسوّغ لوجوده، ومن هنا سأتعرض في هذا المبحث لبعض تلك الآراء التي قال بها بعض النحاة من كلا الفريقين.

أ ـ المجيزون للمجاورة: من النحاة الذين أجازوا الجرّ بالمجاورة سيبويه وابن هشام وابن مالك، و ابن آجروم (صاحب الآجرومية).

❖ **سيبويه:** يرى سيبويه أنّه لا ضير من القول بجواز الجرّ بالمجاورة في كلام العرب باعتبار أنّ الجرّ بالمجاورة قد سُمع عن العرب، فسيبويه يعلّق على قولهم:(*هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ*) بقوله: "وممّا جرى نعتا على غير وجه الكلام: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ. فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم. وهو القياس، لأنّ الخربَ نعتُ الجحر والجحرُ رفعٌ، ولكنّ بعض العرب يجرّه، وليس بنعتٍ للضبّ، ولكنّه نعت للذي أضيف إلى الضبّ، فجروه لأنّه نكرة كالضبّ، ولأنّه في موضع يقع فيه نعت الضبّ، ولأنّه صار هو والضبّ بمنزلة اسم واحد، ألا ترى أنّك تقول: هذا حَبُّ رُمَّانٍ. فإذا كان لك قلت: هذا حَبُّ رُمَّانِي، فأضفت الرُّمَّانَ إليك، وليس لك الرّمّانُ إنّما لك الحبُّ."[2]

ويقول أيضا في هذا الصدد: "إنّهم أتبعوا الجرَّ الجرَّ كما أتبعوا الكسرَ الكسرَ، نحو قولهم: بهِم وبدارِهِم، وما أشبه هذا[3]". ويقصد بقوله: (بهِم وبدارِهِم) أنّ الهاء في اللفظتين قد حُرّكتا بالكسر لمجاورتهما حرفين حُرّكا بالكسر، وهما الباء في (بهِم) والراء في (بدارِهِم) بينما لو لم تُسبق الهاءُ هنا بالكسر لكان نصيبها إمّا الضمّ نحو: دارُهُم كبيرة، أو الفتح نحو: هَُم الناجحون.

ومن هنا نرى أنّ سيبويه لا يعترض على القول بالجرّ بالمجاورة، حتى وإن اعتبر أنّ الرفع في هذه الأمثلة هو الأفصح، باعتباره هو المشهور عن أغلبية العرب، ولكن هذا لا يمنع أيضا من القول بالجرّ لكونه سُمع أيضا عن العرب.

❖ **ابن هشام:** يُعدّ ابن هشام من النحاة المجيزين للجرّ بالمجاورة، وقد عقد في كتابه *مغني اللبيب* فصلا سماه: (أنّ الشيءَ يُعطَى حكمَ الشيءِ إذا جاوره) وفي هذا يقول: "والذي عليه المحققون أنّ خفض الجوار يكون في النعت قليلا كما مثّلنا، وفي التوكيد نادرا[4]". ففي هذا النص دليل صريح على ما ذهب إليه ابن هشام من جواز الجرّ على المجاورة، رغم تأكيده على قلّة وروده في كلام العرب - مثلما يصرّح بذلك في موضع آخر غير هذا الذي ذكرته هنا - إلاّ أنّ ذلك لا يمنع من القول بوجوده.

❖ **ابن مالك:** يقول ابن مالك في شرح الكافية الشافية: "ثمّ نبّهت على النعت الذي يسميه النحويون نعتا على الجوار نحو قولهم: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) فخُفضَ (خربٌ) لأنّه نعت (ضبّ) في اللفظ لمجاورته له، وإنّما هو في المعنى لـ (الجحر) ولا يُفعلُ مثل هذا إلاّ إذا أُمِنَ اللبسُ، ومن قول الراجز:

كأنّ نسْجَ العنكبوتِ المرمَّلِ[5]"

فابن مالك إذن من المجيزين للجرّ بالمجاورة، مع اشتراطه أَمْنَ اللُّبس في المعنى المراد الوصول إليه من قبل المتكلّم.

❖ **ابن آجرّوم:** يُعَدُّ ابن آجرّوم الصنهاجي من النحاة المجيزين أيضا لظاهرة الجرّ بالمجاورة في كلام العرب[6]؛ حيث يرى أنّ أسباب الخفض[7] في العربية أربعة منها الجرّ بالمجاورة.

ويمكن أن أشير هنا أيضا إلى رأي الخليل بن أحمد الفراهيدي في الجرّ بالمجاورة باعتباره من المجيزين لهذه الظاهرة، ولكنّ ذلك لا يكون إلاّ بشروط حيث يرى أنّ "الاسم المجرور على الجوار يجب أن يوافق الاسم الذي يجاوره في عِدته♥ وفي تذكيره وتأنيثه، فإن اختلفت العِدَةُ، أو كان أحدهما مذكّرا والآخر مؤنّثا، استُعمِل الكلام على أصله، ولا يجوز الجرّ على الجوار يقولون: (هذا وجارُ ثعلبٍ واسعٍ) لأنّ (الثعلب) مذكّر، و(واسعٍ) أيضا مذكر والعِدة واحدة. ولا يقولون: (هذا وجارُ ضبعِ واسعٍ) لأنّ (واسعٍ) مذكر والضبع مؤنّثة، وكذلك لا يجوز أن يقولوا: (هذا مكانُ ثعالبَ واسعٍ) لاختلاف العدة فالثعالب جمع، و(واسع) مفرد.[8]" وبهذا يظهر لنا أنّ الخليل يشترط التطابق التام بين اللفظين المتجاورين حتى يصحّ عنده القول بالجرّ بالمجاورة.

ب ـ الرافضون للجرّ بالمجاورة: من أشهر النحاة الرافضين لظاهرة الجرّ بالمجاورة ابن جنيّ والسيرافي، ويتلخّص رأيهما في هذه الظاهرة في ما يلي:

❖ **ابن جنّي**: إنّ ابن جنيّ يقرُّ بحصول الإجماع بين النحاة على جواز الجرّ بالمجاورة، ولكنّه رغم ذلك يرى أنّ هذا الإجماعَ ممّا يجوز القول بخلافه باعتبار أنّ باب الاجتهاد والاستدراك على أقوال الأوّلين، في مختلف صنوف العلوم، يبقى دائما مفتوحا أمام العلماء المجتهدين الذين لا يخلو منهم زمان، وفي هذا يقول: "فممّا جاز خلافُ الإجماع الواقع فيه منذ بُدِئَ هذا العلم، وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ. فهذا يتناوله آخر عن أوّل، وتالٍ عن ماض على أنّه غلط من العرب، لا يختلفون فيه، ولا يتوقفون عنه وأنّه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه. وأمّا أنا فعندي أنّ في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع، وذلك أنّه على حذف المضاف لا

غير. فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس، وشاع وقُبل.

وتلخيص هذا أنّ أصله: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جحرُه؛ فيجري (خرب) وصفا على (ضبّ) وإن كان في الحقيقة للجحر. كما تقول: (مررت برجلٍ قائمٍ أبُوه) فتجري (قائما) وصفا على (رجل) وإن كان القيام للأب لا للرجل، لما ضمِن من ذكره. والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه.[9]" ومن خلال هذا الكلام يتبيّن لنا أنّ هذا المثال[10] وما هو على شاكلته لا يَعْدُو أن يكون الأمرُ فيه مجرّد حذف للمضاف والضمير الذي أُضيف إليه، وهو ما جعل النحاةَ ـ حسب ابن جنيّ ـ يتوهّمون أنّ الصفة تابعةٌ لما قبلها وليس للمحذوف الذي بعدها.

❖ **السيرافيّ:** أنكر السيرافيّ وجود الجرّ بالمجاورة في كلام العرب، وفي هذا الصدد يقول: "رأيت بعض النحويين من البصريين قال في: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) قولاً شرحته وقوّيته بما يحتمله. زعم هذا النحويّ أنّ المعنى: هذا جحرُ ضبٍّ خربِ الجحرِ. والذي يُقوّي هذا أنّه إذا قلنا: (خربِ الجحرِ) صار من باب (حسنِ الوجهِ) وفي خربِ الجحرِ مرفوع؛ لأنّ التقدير: كان خربَ جحرُه.[11]"

ومن خلال هذا الكلام يبدو أنّ السيرافيّ لا يبتعد كثيرا عمّا ذهب إليه ابن جنّي؛ حيث يعتبر كلمة (خرب) مضافةً إلى مضافٍ إليه محذوف، وبالتالي يكون تقدير الكلام: هذا جحرُ ضبٍّ خربِ الجحرِ. ولكنّ المتأمّل في هذا التقدير يستنتج أنّ قولَه: (خربِ الجحرِ) هو على شاكلة قولنا: هذا وجهُ رجلٍ حسنِ الوجهِ. وهذا قولٌ لا يصحّ في كلام العرب، وهو ما ذهب إليه أبو حيّان في ردّه على ابن جنيّ والسيرافيّ فيما ذهبا إليه من القول بعدم جواز الجرّ بالمجاورة حيث يقول ابن حيّان: "ومذهبهما خطأ على غير ما وجه، لأنّه يلزم أن يكون الجحر مخصَّصًا بالضبّ، والضبّ مخصَصٌ بخرابِ الجحر المخصَصِّ بالإضافة إلى الضّب. فتخصيصُ كلّ منهما متوقّفٌ، وهو فاسدٌ للدرر، ولا يوجد ذلك في

كلام العرب. أعني لا يوجد: (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ) ولأنّه من حيث أجرى (الخرب) صفة على (الضبّ) لزم إبراز الضمير حتى لا يلتبس. ولأنّ معمول الصفة لا يتصرّف فيه بالحذف لضعف عملِها... ألا ترى أنّه لا يصحّ عندنا: (مررت برجلٍ حائضِ البنتِ) لأنّ الحيض لا يكون للرجل، وكذلك (الخرب) لا يكون للضبّ.[12]"

وابن حيان في هذا التعليق يعيب على ابن جنّيّ والسيرافيّ مذهبَهما، ويعتبره خروجا عن الفصيح من كلام العرب، لكونهما دخلا في تقديرات هما في غنًى عنها، وهو ما جعلهما يخرجان ـ حسبه دائما ـ عن الأصول الصحيحة في بناء الأساليب العربية.

ومن النحاة المعاصرين الذين رفضوا ظاهرةَ الجرّ بالمجاورة عباس حسن في كتابه الشهير النحو الوافي، وفي هذا يقول: "قد يكون النعت مجرورا لمجاورته لفظا مجرورا، لا لمتابعة المنعوت، ويذكرون في هذا مثالا كثُر ترديدُه حتى ابْتُذِلَ، وهو: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) يعربون كلمة (خربٍ) صفةً لـ (جحر) لا لـ (ضبّ) كي لا يفسد المعنى، ويجرّون النعت تبعا للفظ: (ضبّ) الذي يجاوره. وقد أوّلوه تأويلات أشهرها أنّ الأصل: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جحرُه) ثمّ طرأ حذف وغير حذفٍ ...، ويطيلون الكلام والجدل. والحقّ أنّ هذا النوع الغريب من الضبط بسبب المجاورة، والنوع الآخر الذي سببه التوهم جديران بالإهمال وعدم القياس عليهما، بل عدم الالتفات إليهما مطلقا.[13]"

فعباس حسن إذن يقرُّ بإمكانية ورود النعت مجرورا لمجيئه مجاورا لكلمة مجرورة وليس لمتابعة منعوتِه في حركته الإعرابية. ولكنه رغم ذلك ينصح بعدم الالتفات إلى أمثال هذه الحالات الشاذة في كلام العرب، ولا بالقياس عليها، وهذا لقلّة ورودها في كلام العرب؛ حتى أنّ المثال المشهور الذي يتداوله النحاة، فيما بينهم للاستدلال على هذه الظاهرة، قد وصل به الأمر إلى درجة الابتذال، جرّاء كثرة استعماله.

ويذهب بعض النحاة المعاصرين إلى أنّ الجرّ بالمجاورة شبيه بالعطف على التوهّم، "لما في هذا وذاك من بعد عن الأصول، وتعنّتٍ في الاستعمال، ومن أمثلته[14] قولُهم: ليس المؤمنُ متأخّرًا وقاعدٍ عن إغاثة الملهوف.

فكلمة (قاعدٍ) معطوفة توهّموا العبارة على الوجه التالي: (ليس المؤمنُ بمتأخّرٍ) فعطفوا عليه (قاعدٍ) رغم أنّ الباء غيرُ موجودة هنا في خبر ليس.[15]"

فهذا الكلام إذن دليل على أنّ من النحاة من ينظر إلى الجرّ بالمجاورة على أنّه نوع من التعنّت والتعسّف في حقّ الأصول العربية الصحيحة والأصيلة، ولا يتحرجون من رمي النحاة القائلين به - أي بالجرّ بالمجاورة - بالتوهّم والاضطراب.

3- **أمثلة على الجرّ بالمجاورة:** هناك عدّة أبواب نحويّة تدخل عليها ظاهرة الجرّ بالمجاورة مع اختلاف النحاة في ذلك بين مؤيّد ومعارض، وسأحاول في هذا المبحث أن أعطيَ شاهدا واحدا عن كلّ باب من تلك الأبواب كما يلي:

أ - النعت: يُعَدُّ النعت من أشهر الكلمات التي تدخلها ظاهرة الجرّ بالمجاورة، ومن أشهر الشواهد الواردة في ذلك قول ذي الرمّة:

تُريكَ سَنَةَ وجهٍ غيرِ[16] مقرفةٍ - - ملساءَ ليسَ بها خالٌ ولا ندبٌ[17]

فكلمة (غير) جاءت هنا مجرورة رغم كونها نعتا لكلمة (سنة) المنصوبة، وفي هذا المثال يرى النحاة المجيزون للمجاورة أنّ الجرّ هنا كان بسبب مجاورتها لكلمة مجرورة وهي (وجه) ولذلك جاءت (غير) مجرورةً، رغم أنّ حقّها النصب.

قال الفرّاء: "قلت لأبي ثروان، وقد أنشدني هذا البيت بخفض: كيف تقول: تُريك سنةَ وجهٍ غيرِ مقرفةٍ؟ قال: تُريك سنة وجه غير مقرفة[18]. قلتُ له: فأنشد فخفّض (غير) فأعدت القول عليه، فقال: الذي تقول أنت أجود ممّا أقول أنا. وكان إنشاده على الخفض.[19]"

وهناك شواهد أخرى يستدلّ بها النحاة بها ﴿ باب النعت المجرور على المجاورة ولكن سأكتفي فقط بالشاهد المسبوق الذكر، لكون الدراسة لا تستدعي التوسّع ﴿ ذلك.

ب ـ التوكيد: ويقع الجرّ بالمجاورة أيضا ﴿ التوكيد، وهو قليل إذا ما قارنّاه بالنعت ومن الشواهد التي حفلت بهذا النوع من المجاورة قول الشاعر:

يَا صَاحِ بَلِّغ ذَوِي الزّوجَاتِ كَلِّهِم - - أَنْ ليسَ وصلٌ إذَا انحلَّتْ عُرَا الذَّنَبِ

ففي هذا البيت جاءت كلمة (كلِّهم) مجرورة، وهي من حيث الوظيفة الإعرابية توكيد لكلمة (ذوي) التي جاءت منصوبة على المفعولية، وعلامة نصبها فتحة مقدّرة على آخرها منع من ظهورها الثقل، وبالتالي كان الأجدر بكلمة (كلّهم) أن تأتي منصوبة باعتبارها توكيدا والتوكيد من التوابع يأخذ نفس الحركة التي يأخذها متبوعة، ولكنّ النحاة يعلّلون مجيئها هنا مجرورة بكونها جاورت كلمة مجرورة، وهي كلمة (زوجات).

وقد قال الفرّاء تعليقا على هذا البيت: "أنشدَنيه أبو الجرّاح بخفض (كلّهم) فقلت له: هلاّ قلتَ: (كلَّهم) ـ يعني بالنصب ـ فقال: هو خيرٌ من الذي قلتُه أنا، ثمّ استنشدته إيّاه فأنشدنيه بالخفض[20]" وقوله هنا: "هو خير من الذي قلته أنا" دليل على أنّ المشهور الصحيح من كلام العرب هو بالنصب، إلاّ أنّ القول بالجرّ لا يعني مخالفة الاستعمال العربي، بدليل أنّ أبا الجرّاح هنا قد أعاد إنشاد البيت بالجرّ، رغم اعترافه أنّ النصب أفضل من الجرّ.

هذان الموضعان إذن هما أشهر المواضع التي يتحدّث فيها النحاة عن الجرّ بالمجاورة وهناك مواضع أخرى أيضا تدخل فيها ظاهرة المجاورة، ولكنّ ذلك لا يكون بالجرّ، وإنّما يكون ﴿ أنواع إعرابية أخرى[21]، كالرفع بالمجاورة والجزم بالمجاورة، كما نجد المجاورة أيضا تدخل على بعض الأبواب الصرفية وغيرها من المباحث الأخرى التي ترد فيها ظاهرة المجاورة، والتي أنا ﴿ غنًى عن التطرّق إليها ﴿ هذه الدراسة المتواضعة.

4 ـ الجرّ بالمجاورة في القرآن الكريم: سأتطرّق في هذا المبحث إلى ظاهرة الجرّ على المجاورة في القرآن الكريم، فقد جاء في القرآن الكريم العديدُ من الآيات التي وردت فيها ظاهرة الجرّ بالمجاورة، مع اختلاف بين النحاة في تفسير تلك الآيات من الوجهة النحوية بين مؤيّد ومعارض لهذه الظاهرة، وذلك على غرار ما رأيناه في الشواهد السابقة غير القرآنية، ومن هنا سأحاول أن أذكر بعض الآيات التي ينطبق عليها هذا الوصف، وبعض تعليقات النحاة عليها.

الآية الأولى: ﴿وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾ المائدة: ٦.

اختلف القرّاء في قراءة هذه الآية، وذلك في كلمة (وَأَرْجُلَكُم)؛ فقد "قرأ نافع وابن عمر والكسائي وحفص عن عاصم (أرجلكم) نصبا، وباقي السبعة: (وأرجلِكم) جرّا، والحسن بن أبي الحسن (وأرجلُكم) رفعا."[22]

وما يهمّنا هنا هو قراءة الجرّ، كونها الشاهد الذي عليه مجال الدراسة ففي هذه الآية نجد أنّ من النحاة من يرى أنّ الجرّ في كلمة (أرجلكم) كان بسبب المجاورة، لكون هذه الكلمة جاءت معطوفة على كلمة مجرورة هي (رؤوسكم) أمّا في المعنى فهي منصوبة بعطفها على (الأيدي).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الجرّ بالمجاورة في العطف قد رفضه أكثرية العلماء،[23] وهذا لكون حرف العطف حاجزا بين الاسمين، وبالتالي يحول دون وقوع المجاورة بين الكلمتين المتعاطفتين. ولكن رغم ذلك نجد من النحاة من يقول بجرّ كلمة (أرجلكم) بالمجاورة على العطف، ومن أشهر هؤلاء النحاة: الفرّاء، وأبو عبيدة، والأخفش، والعكبري.

وفي تعليقه على هذه الآية يقول العكبري: "قُرئ (وأرجلِكم) بالجرّ، وهو مشهور أيضا كشهرة النصب، وفيه وجهان:

ـ أحدهما: أنّها معطوفة على (الرؤوس) في الإعراب، والحكم مختلف فالرؤوس ممسوحة، والأرجل مغسولة، وهو الإعراب الذي يقال فيه هو على الجوار. وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته.

ـ والوجه الثاني: أن يكون جرّ الأرجل بجار محذوف تقديره: وافعلوا بأرجلِكم غسلاً وحذف الجار، وإبقاء الجرّ جائز.[24]"

أمّا الرّافضون للمجاورة في هذه الآية فنجد منهم النحاس، وأبا حيّان والألوسي والزجاج. وفي تعليقه على هذه الآية يقول هذا الأخير في كتابه معاني القرآن: "وقال بعضهم نزل جبريل بالمسح، والسنة بالغسل، وقال بعض أهل اللغة هو جرّ على الجوار، فأمّا الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله ولكنّ المسح على هذا التحديد في القرآن كالغسل، لأنّ قوله: ﴿**وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ**﴾ فذكر الحدّ في الغسل لليد إلى المرافق ... فالدليل على أنّ الغسل هو الواجب في الرجل والدليل على أنّ المسح على الرجل لا يجوز هو تحديد [25][كذا] إلى الكعبين كما جاء في تحديد اليد إلى المرفق، ولم يجئ شيء في المسح تحديد[26] [كذا]، قال: فامسحُوا برؤوسكم. بغير تحديد في القرآن.[27]" ويظهر من كلام الزجاج أنّه ركّز أكثر في تعليله على التأكيد على فرضية غسل القدمين لا مسحهما، أكثر من تعليله لقوله بعدم جواز القول بالجرّ على الجوار في القرآن الكريم.

وإذا عرجنا على أهل التفسير نجد ابن كثير يقول في تفسيره أثناء تعرّضه لهذه الآية ما يلي: "وإنّما جاءت هذه القراءة بالخفض: إمّا على المجاورة، وتناسب الكلام، كما في قول العرب: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) وكقوله تعالى: ﴿**عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا**﴾ [الإنسان: ٢١] وهذا سائغ ذائع في لغة العرب شائع ومنهم من قال: هي محمولة على مسح القدمين إذا كان عليهما الخفان، قاله أبو عبد الله الشافعيّ رحمه الله. ومنهم من قال هي دالة على مسح الرجلين ولكنّ المراد بذلك الغسل الخفيف، كما وردت به السنة وعلى كلّ تقدير فالواجب غسل الرجلين فرضا، لابدّ منه، للآية والأحاديث التي سنوردها.[28]"

فهذا الحافظ ابن كثير من كبار أئمّة التفسير لم ينف إمكانية ورود القراءة بالجرّ في هذه الآية بسبب المجاورة، وذلك في اللفظ دون المعنى، وعدّ ذلك

من المشهور في كلام العرب. ولعلّ ما ذهب إليه هو الصحيح، وهذا لوجود العديد من القرائن التي تمنع من التباس المعنى والظنّ بأنّ فرض الرجلين المسحُ لا الغسلُ، ومن الأدلة التي تمنع حصولَ هذا الالتباس حسب رأيي ـ والله أعلم ـ ما يلي:

ـ وجودُ قراءتين أخريتين إحداهما بالنصب والأخرى بالرفع، وكلتاهما تنصّان على فرضية غسل الرجلين، وهو ما يبعد أيّ التباس في القول بالمجاورة في قراءة الجرّ؛

ـ ورود العديد من الأحاديث النبوية الصحيحة التي تدلّ على أنّ الفرض في الرجلين هو الغسل، وكما هو معلوم فإنّه من المستحيل أن تتناقض السنّة الصحيحة مع كلام ربّ البريّة باعتبار الأولى مفسّرة للثاني، وتطبيقا له، وهذا ما يدفع إلى القول بأنّ القول بالمجاورة في آية الخفض لا يفتح أيَّ باب للالتباس

ـ ذِكْرُ اللّهِ ﷻ للحدّ[29] في المغسول دون الممسوح، وهو ما يعني ـ كما يرى بعض العلماء ـ أنّ الرجلين حقّهما الغسل، لكون هذا الأخير محدّدا فيهما إلى الكعبين، حسب الآية الكريمة.

الآية الثانية: ﴿ولا تنقصوا المكيال والميزان إني أراكم بخير وإني أخاف عليكم عذاب يوم محيط﴾ [هود: ٨٤]

هذه الآية أيضا من الآيات التي وقع فيها الخلاف بين النحاة في وقوع الجرّ بالمجاورة من عدمه، وذلك في كلمة (محيط) التي جاءت مجرورةً، فهناك من النحاة من يرى أنّها نعت لكلمة (عذاب) وبالتالي كان ينبغي لها أن تأتي منصوبةً، ولكنّها جاءت مجرورة لمجاورتها كلمة مجرورة هي(يوم) وهذا ما يراه بعض النحاة كالفراء والعكبري. بينما نجد نحاة آخرين يرفضون القول بهذا الرأي، نافين أن يكون هناك وجود للجرّ بالمجاورة في النعت داخل القرآن الكريم ومن هؤلاء الفريق ابن جنّي والنحاس والألوسي.

يقول العكبري في تعليقه على جرّ كلمة(مقيم) في هذه الآية: "ومن الجوار في الصفات قوله تعالى: (**عَذَابُ يَومٍ مُحِيطٍ**) واليوم ليس بمحيط، وإنّما المحيط العذابُ.[30] "وبهذا تكون كلمة (مقيم) صفة للعذاب. أمّا الألوسي فيقول في معرض حديثه عن هذه الآية: "والحاصل أنّ إحاطة اليوم تدلّ على إحاطة كلّ ما فيه من العذاب، وأمّا إحاطة العذاب على قوم فقد يكون بأن يصيب كلّ فرد منهم نوع من أنواع العذاب. وأمّا فيما نحن فيه، فيدلّ على إحاطة أنواع العذاب المشتمل عليها اليوم بكلّ فرد، ولا شكّ في أبلغيه هذا.[31]"

ولعلّ الفصل في معنى هذه الآية يكون بالعودة إلى الصحيح من كلام العرب، فإن كانت العرب تصف في كلامه اليوم بالإحاطة جاز أن يكون الوصف في الآية لليوم، وإن كان ذلك ليس واقعا في كلام العرب، جاز ما قال به النحاة من الجرّ بالمجاورة في هذه الآية، والله أعلم.

الخاتمة: بعد هذه الرحلة النحوية، التي أرجو أن تكون ممتعة، مع مختلف آراء وأقوال النحاة في ظاهرة الجرّ بالمجاورة ـ سواء في كلام العرب أو في القرآن الكريم ـ أزعم أنّه قد تَرَسّمَتْ في ذهن القارئ الكريم فكرةٌ ولو بسيطة عن هذه الظاهرة، واتّضحت له بعضُ القضايا المتعلّقة بها، وهذا لا يعني أنّني قد وضعت حدّا للخلاف القائم حولها بين النحاة، باعتبار أنّ دراستي لم تزد عن مجرّد عرض لبعض الرؤى والتوجّهات التي قيلت في المسألة. ولكن بقي أن أقول إنّ ظاهرة الجرّ بالمجاورة قد أُحيطت بنوع من التعنّت والتشطّط من طرف النحاة فنجد أنّ فريقا منهم ـ كما رأينا ـ قد توسّع في إجازتها، وسمح لنفسه بالقياس عليها. بينما نجد في الجهة المقابلة فريقا آخر من النحاة قد أنكر وجودها كليّة، وبالتالي نجده يبحث عن تخريجات ـ في بعض الأحيان ـ واهية وتعليلات هي أقرب إلى التمنطق والتفلسف منه إلى الحقيقة والصواب الذي يرتضيه العقل، ويرتاح له الذوق السليم. ومن هنا كان الأجدر بنا أنّ نسلّم بوجود هذه الظاهرة في كلام العرب؛ وهذا لما ورد لها من شواهد صحيحة قد

سبق التطرّق لبعضها في هذه الدراسة، وهذا دون التوسّع فيها والقياس عليها باعتبارها من الشواذ الذي لا يقاس عليه. ألا ترى - مثلا - إلى قراءة ابن عامر ونافع وحمزة والكسائي في قوله تعالى: ﴿**إن هذا لساحران**﴾ [طه: ٦٣] فقد جاءت كلمة (هذان) مرفوعة، رغم أنّها اسم (إنّ) وبالتالي كان المفروض أن تكون منصوبة حسب المشهور المتواتر من كلام العرب، ولكن الرفع أيضا واقع في كلام العرب، وبالتالي عندما يأتي النحاة إلى توضيح هذه الآية من الناحية النحوية لا يبحثون عن تخريج خاص يتناسب مع حالة الرفع التي جاءت عليها، وإنمّا يقولون - بكلّ بساطة - إنّ اسم (إن) جاء في هذه الآية مرفوعا باعتباره لغة من لغات العرب الصحيحة، وهي لغة قبيلة لبنى الحارث بن كعب الذين يرفعون اسم (إنّ) وخبرها، ولكنّها لغة غير متواترة فبالتالي لا يقاس عليها في وضع القواعد النحوية.

وعلى هذا النحو أيضا ينبغي لنا أن نتعامل مع ظاهرة المجاورة؛ حيث نقرّ بوجودها وبذلك نعفي أنفسنا من الخلاف الدائر حولها، والبحث عن التخريجات الواهية في الشواهد التي وردت فيها. كما أنّه لا ينبغي أن نقيس عليها في وضع القواعد النحوية، ولا ننصح باستعمالها في كتاباتنا وخطاباتنا المعاصرة، وهذا باعتبارها من الشاذ الذي يُحفظ ولا يقاس عليه، خاصة ونحن في زمن يشتكي فيه بعض الدارسين من تشعبّ أبواب النحو العربي وكثرتها، وبالتالي إضافة أمثال هذه القضايا إلى أبواب دراساتنا النحوية المعاصرة لا أراه إلاّ أنه يزيد الطينَ بلّةً ويُدخلنا في متاهات نحن في غنًى عنها.

وفي الأخير أرجو أن أكون قد وُفّقت في توضيح - ولو قطرة صغيرة - من هذا البحر الكبير، فإن حصل ذلك فمن توفيق اللّه لي وكرمه علي، وإن كانت الأخرى فمن آدميّتي ومن الشيطان، والحمد للّه على كلّ حال.

الهوامش:

1- ابن منظور، لسان العرب، ط1.لبنان: 2006/1427، دار صبح وإديسوفت، ج2 مادة: جور.

2- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقّب بسيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون ط3. مصر: 1408/ 1988م، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، ج1، ص436.

3- المصدر نفسه، ص436.

4- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب ط1. الكويت: 1421هـ/ 2000م، مطابع السياسة، ج6، ص662-663.

5- جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريري، دط. المملكة العربية السعودية، دار المأمون للتراث، ج2، ص1166-1167.

6- ينظر: فهمي حسن النمر، ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم دط. مصر:1985، دار الثقافة للطباعة والنشر.

7- استعملت مصطلح الخفض هنا باعتبار أنّ ابن آجرّوم يعتمد على هذا المصطلح في مقدّمته.

♥- المقصود بالعدة هنا هو تطابق الاسمين المتجاورين في الإفراد والتثنية والجمع.

8- فخري صالح سليمان قدارة، مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، ط1. الأردن: 1410هـ/1990م، دار الأمل للنشر والتوزيع، ص56.

9- أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دط. دار الكتب المصرية ج1، ص191-192.

10- قصدت بقولي: (هذا المثال) قولَه: هذا جحر ضبٍّ خربٍ.

11- ينظر: هامش الكتاب، ج1، ص436.

12- فهمي حسن النمر، ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية، ص14-15.

13- عباس حسن، النحو الوافي، ط3. مصر، دار المعارف، ج3، ص450-451.

14- الهاء هنا تعود على العطف على التوهّم، وليس على الجرّ بالمجاورة.

15- نصر الدين فارس وعبد الجليل زكريا، المنصف في النحو واللغة والإعراب، ط2. سوريا 1990، منشورات دار المعارف، ص216.

16- الطبعة التي أخذت منها البيت كُتبت (غير) بالنصب وليس بالجرّ.

17- ذو الرمة، الديوان، شرح واعتناء: عبد الرحمن المصطاوي، ط1. لبنان 1427هـ/2006م، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ص12.

18- هكذا كُتبت العبارةُ دون ضبط في المرجع الذي اعتمدتُ عليه.

19- فهمي حسن النمر، ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية، ص23.

20- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج6، ص663.

21- استخدمت مصطلح هنا مصطلح النوع الإعرابي، وقصدت به الرفع والنصب والجرّ والجزم، وهذه الأربعة هي أنواع الإعراب عند ابن آجروم الصنهاجي في مقدّمته المشهورة.

22- أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح أحمد محمّد الخرّاط، دط. المملكة العربية السعودية، ج4، ص209-210.

23- ينظر: فهمي حسن النمر، ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية، ص59.

24- المرجع نفسه، ص61.

25- هكذا وردت الكلمة في الكتاب، ولعلّ الصحيح أن يقول: (تحديده) حتى يستقيم المعنى، والله أعلم.

26- العبارة لا تخلو من خبل واضطراب، ولعلّ الصحيح أن يقول: ولم يجئ شيءٌ من التحديد في المسح. والله أعلم.

27- أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي ط1. لبنان: 1408هـ/1988م، عالم الكتاب، ج2، ص153-154.

28- عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، تح: محمد ناصر الدين الألباني، ط1. مصر: 1425هـ/2004م، الحديثة، ج3، ص32-33.

29- المقصود بالحدّ هنا هو أنّ الله ﷻ قد حدّد مساحة الغسل في العضو الذي فرضه الغسل.

30- فهمي حسن النمر، ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية، ص74.

31- المرجع نفسه، ص74.